

المنهج الحديث للتنمية في إطار التكامل الإقتصادي الإقليمي

دراسة قياسية خلال الفترة (1998-2018)

The modern approach to development in the context of regional economic integration- standard study during the period(1998-2018)

أ. د/ شليحي إيمان

جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر
chelihi_imene@yahoo.fr

أ/ صياح وداد *

مخبر الذكاء الإقتصادي والتنمية المستدامة

-جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر
widadsayah@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2021/05/02	تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور التكامل الإقتصادي الإقليمي الذي يعتبر بمثابة أداة بناءة لتفعيل التجارة البينية من خلال إزالة الحواجز والقيود الجمركية ما بين الدول الأعضاء، مما يسمح بإمكانية إستقطاب فرص التنمية والإستثمار الأجنبي المباشر في إطار العملية التكاملية. وقد تم التوصل إلى أن الإستفادة من فرص إستقطاب التنمية الإقتصادية في إطار التكامل الإقتصادي الإقليمي يبقى مرهونا بمدى قدرة الدول على تكييف إقتصاداتها لإكتساب القدرة على الإستفادة من تيار الإنفتاح والتحرر التجاري ومن تم الإندماج في الإقتصاد العالمي.
تاريخ القبول: 2021/09/25	
الكلمات المفتاحية: ✓ التكامل الإقتصادي الإقليمي ✓ التنمية الإقتصادية ✓ التجارة البينية	
Article info	Abstract :
Received 02/05/2021	This study aims to shed light on the role of regional economic integration, which is considered a constructive tool to activate intra-trade by removing barriers and customs restrictions between member states. This allows for the possibility of attracting development opportunities and foreign direct investment within the framework of the complementary process. It was concluded that benefiting from the opportunities to attract economic development within the framework of regional economic integration remains dependent on the ability of countries to adapt their economies to gain the ability to benefit from the current of openness and trade liberalization and thus integration into the global economy.
Accepted 25/09/2021	
Keywords: ✓ Regional economic integration : ✓ economical development ✓ two-way trade :	

. مقدمة:

في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، شهد الإقتصاد العالمي نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين الإتحادات الإقتصادية الإقليمية التي أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات المتنوعة والمشاركة، من أجل الإستفادة من القيم المضافة والمزايا، التي قد تنشئها مثل هذه الإتحادات.

حيث أن قيام التكامل الإقتصادي الإقليمي قد يتمحور أساسا حول تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي ووجود إرتباط قوي بين معدلات الإستثمار ومعدلات النمو والتنمية الإقتصادية ودرجة النمو الإقتصادي للدول، فضلا عن كونه يساهم في إحداث تغييرات في الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء، من خلال الإستفادة من الآثار الديناميكية المتعددة التي تفرزها العملية التكاملية. ويعتبر الإتحاد الأوروبي نموذجا رائدا لنجاح إستراتيجية التكامل الإقتصادي الإقليمي على الصعيد العالمي، فبالرغم من تباين مستويات التنمية بين دول الإتحاد الأوروبي إلا أنه إستطاع تحقيق وحدة إقتصادية ضخمة تمحور هدفها الرئيسي حول تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء.

ولتوضيح مدى إمكانية دول الإتحاد الأوروبي الأقل تقدما من إستقطاب فرص التنمية الإقتصادية، فقد تم الإعتماد على دراسة قياسية تبين أثر التكامل الإقتصادي الإقليمي على النمو الإقتصادي في إطار العملية التكاملية وذلك من خلال محاولة قياس أثر إنضمام 10 دول إلى الإتحاد الأوروبي وتحديد مدى قدرتها على الإستفادة من فرص التنمية الإقتصادية التي تفرزها العملية التكاملية وذلك من خلال دراسة التغير في حجم الصادرات الكلية والإستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدول.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الآتي:

ما مدى تأثير التكامل الإقتصادي الإقليمي على قدرة الدول لإستقطاب فرص التنمية الإقتصادية في إطار العملية التكاملية؟ من خلال آثاره خاصة على زيادة الصادرات والإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

• فرضيات الدراسة:

- التكامل الإقتصادي الإقليمي له آثار سكانية وآثار ديناميكية.
- تؤدي آثار التكامل الإقتصادي الإقليمي إلى زيادة النمو وبالتالي التنمية.
- إن النمو الإقتصادي يتأثر بحجم الصادرات والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة:

التركيز على إظهار الإطار العلمي والعملية للتكامل الإقتصادي الإقليمي وذلك بإبراز مختلف آثاره الساكنة والديناميكية وتحديد علاقتها بالأساس التنموي.

- عرض المقاربات النظرية المفسرة للتنمية الإقتصادية والتركيز على تقديم أهم المقاربات الحديثة المفسرة للتنمية، والتي شكلت إضافات هامة للنظريات السابقة من خلال البحث على تفسير الاختلافات والتباين في معدلات النمو الإقتصادي بين الدول على الصعيد العالمي.

- الربط بين المتغيرين الإقتصاديين " التكامل الإقتصادي الإقليمي والتنمية الإقتصادية" ومحاولة إبراز دور التكامل الإقتصادي الإقليمي في تفعيل أداء النمو الإقتصادي بالإعتماد على دراسة قياسية لتوضيح العلاقة بينهما.

• منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى نظريات التنمية الإقتصادية وتحليل آثار التكامل الإقتصادي الإقليمي ، بالإضافة إلى الإعتماد على الأسلوب القياسي الإحصائي المشتمل على الأساليب الكمية الإحصائية في الجانب التطبيقي.

2. التأصيل النظري للتنمية الإقتصادية :

أدى تطور الفكر الإقتصادي في إطار التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة إلى تعدد النظريات المفسرة للتنمية، فبالإعتماد على أسس النظريات التقليدية للتنمية ، ظهرت المقاربات المعاصرة حول التنمية التي شكلت إضافات هامة للنظريات السابقة من خلال البحث على تفسير الاختلافات والتباين في معدلات النمو الإقتصادي بين الدول على الصعيد العالمي .

فالتنمية في الفكر الكلاسيكي ظهرت في أفكار "آدم سميث" Adam Smith " مع بداية التفكير الإقتصادي المنظم حول النمو الإقتصادي، حيث بنيت آراءه - والتي أيدتها سائر الكلاسيك- حول النظام الإقتصادي كونه نظاما طبيعيا قادرا على تحقيق التوازن تلقائيا ، من خلال تأييده لفكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي.

ومن جانب آخر فقد بنى "ريكاردو" أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالتس للسكان، قانون تناقص الغلة.

يعتقد "ريكاردو" أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الإقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدوا من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني.(داود سلمان الدليمي، 2015، 30).

مما سبق نستنتج أن الإقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى امتصاص الفائض، فينتج عنه عرقلة النمو و وصول الإقتصاد إلى مرحلة الركود، لكن ذلك يتعارض مع الواقع الإقتصادي حيث أن أسرع الاقتصاديات نموا حاليا هي الاقتصاديات ذات الكثافة السكانية الكبيرة كالصين مثلا ، وهو ما جعل العنصر البشري عبارة عن محفز رئيسي للنمو خاصة في ظل ارتفاع مستويات الإنتاجية المرتبطة بتزايد التطور التكنولوجي.

وفي ظل إنتشار أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929 والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات

(العرض يفوق الطلب) ، ظهرت النظرية الكينزية .

وقد أوضح كينز أن المشكلة حينئذ لا تكمن في توفير العرض من السلع والخدمات ولكن في كيفية تصريفها، واعتبر كينز أن الطلب الفعال هو الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية (يتمثل الطلب الفعال في الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم) (النجفي، تركي القرشي، 1988، 70) .

كما تم تقديم التنمية على أساس أنها عملية مرحلية من خلال المقاربة الخطية لمراحل النمو في نموذج (والت روستو) "W.W.Rostow Theory" حيث حدد مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المتقدمة، وهذه المراحل المتمثلة في: مرحلة المجتمع التقليدي، المرحلة المؤهلة للتنمية، مرحلة الإقلاع، ومرحلة الإندفاع نحو النضج، وفي الأخير مرحلة الإستهلاك الوفير ما هي إلا نتائج عن الأحداث الأحداث المتتالية التي شهدتها التاريخ المعاصر.

ويعد نموذج "هارود و دومار" (Harrod Domar 1939-1946) للنمو من أسهل و أكثر النماذج

انتشارا، ويمثل نقطة الانطلاق في إطار النمو طويل الأجل في الاقتصاديات المتقدمة.

ويتمثل أساس نموذج "هارولد- دومار" للنمو الاقتصادي في أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد و الشركات الذين يقومون بالاستثمار الممكنة. أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال (fischer, Dombusch, 2002, 297).

أما الباحث النيوكلاسيكي "سولو" فقد قام بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، و كان هدفه الأساسي هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى و الفقر بين الدول، حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما : رأس المال و العمالة.

ومع تطور السياق التاريخي للتنمية فقد ركزت نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل إقتصاديات الدول المتخلفة من من الإعتماد الكبير على القطاع الزراعي إلى المزيد من التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي. وهناك نموذجين شهيرين لمدخل ونماذج التغيير الهيكلي هما:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس 1954 .

- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لهوليس تشينري 1979 .

ومن جانب آخر ركزت نظرية التبعية على أن الدول النامية تعاني من جمود مؤسسي واقتصادي وسياسي محليا ودوليا، مما فرض عليها الهيمنة والسيطرة الإقتصادية للدول الرأسمالية و أصبحت إقتصادياتها تعاني من التبعية الإقتصادية للعالم المتقدم . وتمثل أهم النماذج التي ركزت عليها هذه النظرية فيما يلي :

نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة، نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية، العودة إلى فرضية التنمية الثنائية.

نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة، نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية، العودة إلى فرضية التنمية الثنائية.

كما استندت النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة على سياسات الاقتصاد الكلي المرتكزة على جانب العرض، هذا فضلا على استنادها على نظريات التوقعات الرشيدة، و تدعيم دور القطاع الخاص و تقليص دور القطاع العام، مع تصفية مشروعات هذا الأخير و تحويل ملكيتها للقطاع الخاص (عبد الحميد بخاري، 2017، 99/98).

ومن جانب آخر يرى " رودان روزنشتاين " Rodan Rosenstein في " نظرية الدفعة القوية " النمو المتوازن " أن التنمية يجب أن تكون في شكل قفزات قوية تسمح بزيادة النمو ، وأن التدرج في التنمية لا يسمح بالتغلب على حالة الركود الإقتصادي. بمعنى أن تكون التنمية شاملة لكافة القطاعات، حيث أن تشابك القطاعات يؤدي إلى أن كل منها يوفر سوقا للباقى، وبالتالي ضرورة توفر رأس مال ضخمة محلي وأجنبي، من أجل الإستثمار في وضع قاعدة صناعية تشرف عليها الحكومة (محمد العقاد، 1980، 132). أما نظرية أقطاب النمو فقد إرتبطت بالإقتصادي " ألبرت هيرشمان " ، وإن كان قد سبقه في تقديم هذه الفكرة الإقتصادي " فرانسوا بيرو " وذلك تحت تسمية نظرية مراكز أو أقطاب النمو، حيث أشار إلى أن النمو لا يظهر دفعة واحدة في جميع المناطق، بل يظهر على شكل أقطاب أو نقاط بكثافات مختلفة تساهم في نشر وتقريب التنمية فيما بينها . ففي البلدان المتقدمة تحدث عملية النمو في المراكز الرئيسية، بحيث يتم إنتقال أو هروب الأموال من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة .

ومع تطور الفكر الحديث حول التنمية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة ظهرت نظرية النمو الداخلي ، وهي من أهم النظريات المعاصرة التي حاولت تفسير الاختلافات والتباين في معدل النمو بين الدول المتقدمة والمتخلفة بالإعتماد على العوامل الذاتية وتحليل النمو الإقتصادي في الأجل الطويل من خلال مبدأ ظاهرة التباعد بين مختلف الدول، بمعنى أنها تساعد في شرح التدفقات الدولية غير العادية لرأس المال التي تؤدي إلى تفاقم فجوة التباعد في النمو بين الدول المختلفة .

وقد إقترح أول نموذج للنمو الداخلي من طرف الإقتصادي (P. Romer) سنة 1986، الذي ركز على أهمية البحث والتطوير من خلال تحديد آثار التقدم التكنولوجي على النمو الإقتصادي في المدى البعيد.

كما أشار الإقتصادي "Lucas" سنة 1988 إلى أنه بإمكان إضافة رأس المال البشري كمدخل إنتاج إضافي، حيث يمكن أن يتراكم شأنه شأن رأس المال، إذ يتم إستثمار حصة ثابتة من الناتج في التعليم، وتدريب قوة العمل (سلمان الدليمي، 2015، 85/84).

أما (Robert.J.Barro) فقد ركز على الدور الفعال للدولة في عملية النمو الإقتصادي من خلال توضيح دور البنى التحتية في تسهيل نشاط القطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي.

وعليه يمكن القول أن هذه النظريات المعاصرة قد أشارت إلى أن تخفيض القيود والحواجز الجمركية تساهم في زيادة معدل النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

لتظهر بعد ذلك نظريات الإقتصاد الجغرافي الجديد كإطار مناسب لتحليل إختلافات التنمية الإقتصادية من خلال ربطها بالتكامل الإقتصادي، عن طريق دراسة مدى التفاوت في توزيع الأنشطة الاقتصادية ومستويات التنمية في إطار التبادل التجاري ووسائل النقل وطرق المواصلات العامة على الصعيد العالمي ، وتأثير التطور الاقتصادي الإقليمي على تلك النشاطات .

حيث يعتبر التكامل الإقتصادي الإقليمي عنصر حيوي في ظل هذه التحولات الجغرافية الإقتصادية إذ يساهم في تخفيض تكاليف النقل الناجم عن تقليل الدول للحواجز الجمركية لتستفيد من وفورات الحجم والتجارة في المنتجات المتخصصة مما يسمح بتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية.

إلا أن هذه التحولات ستؤدي إلى حدوث نمو لكن غير متوازن ، ويصبح الإقليم الإقتصادي كمجال للقوى الإقتصادية يتكون من مراكز تنبعث منها القوى الطاردة وتنجذب إليها القوى المندفعة.

وحتى يكون نمو سريع ويشمل جميع الأعضاء في إطار العملية التكاملية، يتعين على الدول الإهتمام بتعزيز التكامل الإقتصادي على كل المستويات الجغرافية.

3. إرتباط المنهج التكاملي في العلاقات الإقتصادية الدولية والإقليمية بالأساس التنموي :

يحتاج الربط المنطقي بين التكامل الإقتصادي الإقليمي والتنمية إلى التركيز على الميكانيزمات الإقتصادية التي تتيح للدول الأعضاء الإستفادة من الآثار الناجمة عن التفاعلات بين الإقتصادات المتكاملة . في هذا السياق يعتبر (Viner 1950) من أهم الرواد الإقتصاديين الذين إهتموا بموضوع التكامل الإقتصادي وبالتحديد الإتحاد الجمركي ، حيث توصل إلى أن الآثار الساكنة التي يحدثها الإتحاد الجمركي على الرفاه الإقتصادي للدول الأعضاء في الأجل القصير هو محصلة أثرتين:

أ- أثر إنشائي: تستعيد به إحدى الدول الأعضاء ميزة نسبية كانت تعوقها الحواجز الجمركية السائدة قبل قيام الإتحاد. ولذلك تقوم بإنتاج سلع وتصديرها إلى باقي الأعضاء بدلا من أن يقوموا بإنتاج حاجاتهم منها بتكلفة أعلى، ف "نشأ" تجارة يكون أثرها جيد لأنها تعني إستخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الإتحاد (محمود الإمام، 1990، 245).

ب- أثر تحويل التجارة: يحدث هذا الأثر عند إنتقال السلعة من منتج عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة وهذا الإنتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى إنخفاض بالرفاهية الإقتصادية (عبد المطلب، 2006، 24/25).

وبالرغم من ان نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي تأسست لتقارن استفادة الدول من تحرير التجارة البينية و التحرير الشامل مبينة الآثار الستاتيكية بشقيها السلبي و الايجابي الا انها ادت الى دراسة الآثار الديناميكية للتكامل و التي أظهرت الدراسات القياسية الحديثة بانها أكثر أهمية من الفوائد الستاتيكية الناتجة عن الاتحاد ستة أضعاف (Salvador, 2008, 374).

و من خلال الاطار النظري يمكن ملاحظة ان النظريات التقليدية اکتفت بالتركيز على الآثار الستاتيكية الناتجة عن تغير في الرسوم الجمركية في إطار تمييزي، بينما النظريات الحديثة فقد أخذت بعين الاعتبار الآثار الديناميكية للتفاعلات بين الأقتصادات المتكاملة.

بداية من مقارنة (Cooper-Massell) التي اكدت أن المبرر الحقيقي لإقامة الاتحاد الجمركي لا يمكن أن يكون الآثار الستاتيكية كما وضعها (Viner 1950) بل يجب أن يركز على الآثار الديناميكية وهذه الاخيرة حسب (Balassa 1961) هي التي يكون لها تأثير مستمر على معدل نمو الناتج الداخلي الخام للدول الأعضاء.

إذن علاوة على الأثر المتمثل في تحقيق اقتصاديات الحجم، التحليل الديناميكي لسيرورة التكامل الاقتصادي الإقليمي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات وخصوصية هيكل السوق حسب (Corden1972).

حيث أن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي المتمثلة في الأعمال الحديثة المرتبطة بتحرير التجارة مثل أعمال (P.Krugman) تدخل العوامل المكانية والمؤسساتية والمنافسة الاحتكارية، وتركز على الفوائد المحتملة من حيث أن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي المتمثلة في الأعمال الحديثة المرتبطة بتحرير التجارة مثل أعمال (P.Krugman) تدخل العوامل المكانية والمؤسساتية والمنافسة الاحتكارية، وتركز على الفوائد المحتملة من التكامل الاقتصادي الإقليمي الجديد يظهر كمكمل وليس كبديل للنظريات التقليدية (Siroën,2004, 31)

أ - ارتباط الآثار بحجم السوق والتنافسية الإقليمية:

إن تكوين السوق بفضل إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء يتزامن معه بالضرورة ارتفاع محسوس في حجم الوحدات الإنتاجية، وتحقيق وفورات الحجم. لأن تلك الوحدات تحاول رفع حجمها من أجل تلبية الطلب على المستوى الإقليمي وهذا يناسب أكثر الدول المتقدمة حيث أن تحرير التجارة إلى جانب تسريع التغيرات الهيكلية يعطي المؤسسات الأكثر تنافسية إمكانية أكبر للنفاذ إلى الأسواق .

ب - آثار المنافسة واقتصاديات الحجم : (Krugman, Obstfeld , 2009, 120)

اقتصاديات الحجم في الاقتصاد الصناعي تحدث عندما تتناقض التكاليف المتوسطة مع تزايد حجم الإنتاج، وهذا يترجم بمردودية حجم (Rendement D'échelle) متزايدة.

فالتكامل من خلال ميكانيزماته يجعل الدول الأعضاء تستفيد من الآثار الإيجابية للاقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة خاصة إذا كانت هذه الدول لديها اقتصادات صغيرة أو تعاني من محدودية الموارد، حيث أن ضيق السوق الوطنية يحد من عدد وحجم المؤسسات المنتجة التي يمكن أن توضع أو تتطور، وتربط الأسواق يؤدي إلى خلق إطار ديناميكي محفز لتنمية الوحدات الإنتاجية المتنافسة.

ج - الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

للاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مفتاحيا في النمو والتنمية الاقتصادية، ففي ظروف مواتية يمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تقلص الفجوة بين الحاجة إلى رأس المال والادخار الوطني، فهي تحسن القدرات الاقتصادية للبلد المضيف وترفع من قدرته على النفاذ إلى الأسواق وتساهم في نقل التكنولوجيا.

إن تحليل الآثار الإيجابية للاستثمارات المباشرة على الاقتصادات النامية ليست محل تساؤل وإنما العلاقة السببية بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أنه الإشكالية التي تطرح من طرف النظرية الاقتصادية تدور حول احلالية أو تكاملية التجارة والاستثمار وفي النظرية الأساسية للتجارة الدولية تبادل السلع يحل محل انتقال عناصر الإنتاج لكن المرجعية النظرية بقيت محدودة في هذا الجانب.

ومن الاقتصاديين الأوائل الذين اخذوا بعين الاعتبار العوامل التي يمكن لها أن تفسر الاستثمارات العالمية في إطار إقليمي كان (J.H.Dunning1972) (Catin, Van Huffel,2004, 140) حيث يقترح مقارنة شمولية للعوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر التي يظهر فيها عناصر مثل المنافسة التامة، الميزات النسبية، تكاليف المعاملات حسب المقاربات الجديدة للتجارة الدولية. التكامل الإقليمي يدفع بالشركات المتعددة الجنسيات إلى الترحيح بين القرب و التركيز فيما يخص موقع الاستثمارات. ونماذج الاقتصاد الجغرافي تضع تفسير نظري لظاهرة تقسيم الأنشطة في فضاء إقليمي بفعل قوى الابتعاد والانجذاب إلى المركز (Centrifuge et Centripète) (Salvador, 2008, 374) حيث بينت هذه النتائج أن تموقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستجيب إلى منطق الجاذبية وإلى الميزات الخاصة بالمنطقة. كما أثبتت النظريات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي إجابة إستراتيجية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات على آثار خلق وتحويل التجارة الذي قد يكون وفق طريقتين أفقية الاستيلاء على الأسواق المحلية أو عمودية حيث تندمج الشركات متعددة الجنسيات في إطار التقسيم الدولي للإنتاج وأثبتت الدراسات (Hungon, 2002, 168) (Wang et Tsai1996) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا أكثر ايجابية في حالة التكامل الإقليمي الذي يجمع دول مختلفة في مستويات التنمية ليس فقط فيما يخص خلق و تحويل التجارة وإنما تحويل رؤوس الأموال والآثار غير المباشرة (Spillovers) وهي تمثل محددات للنمو الاقتصادي.

- الاثار الديناميكية على الاقتصادات الاقل تقدما :

بالنسبة للدول النامية هي غالبا ما تعتمد على صناعات تحتوي على تكنولوجيا توافق وضع ومستوى الدول المتقدمة الصناعية، وبالتالي الحجم الإنتاجي المطلوب لتلك المعدات يكون ضخمة وبسبب ضيق السوق المحلية، تذهب هذه الدول إلى استغلالها بأقل من طاقتها الإنتاجية الكاملة لذلك ترتفع تكلفتها وتحقق خسائر.

أيضا بسبب ضيق السوق المحلية تخصص الدول النامية في إنتاج منتوجات متعددة بكميات قليلة وهذا ينعكس في ارتفاع تكلفة الإنتاج وتخفيضها مرتبط باتساع السوق الذي يمكن من تخصص كل دولة في إنتاج عدد قليل من السلع بكميات أكبر وتخفيض تكلفتها بفعل وفورات التخصص الأفقي الذي تتيحه السوق الواسعة.

كذلك مع اتساع السوق يصبح في الإمكان أن تخصص كل وحدة إنتاجية في إحدى حلقات العملية الإنتاجية، أي في جزء معين من سلعة واحدة، حيث أن التكاليف في هذه الحالة قابلة للانخفاض بفعل وفورات التخصص العمودي.

4 . قياس أثر التكامل الإقتصادي الإقليمي على النمو الإقتصادي :

بعدما تم معاينة الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي و علاقته بالنمو الاقتصادي، يتم من خلال هذا المحور محاولة قياس أثر الانضمام إلى الإتحاد بالتركيز على 10 دول والتي إنضمت إلى الإتحاد في سنة 2004، والتي تعتبر تحديا مقارنة بعمليات التوسع السابقة إذ أخذ بعين الاعتبار عدد الدول المنضمة وتباين مستويات التنمية فيها مقارنة ببقية دول الإتحاد الأوروبي. ويتم تعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي:

1-4- تعيين النموذج:

قبل القيام بأية عملية قياسية لإحدى الظواهر الاقتصادية، ينبغي القيام بعملية إختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، و التي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، و على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية. وعلى هذا الأساس فقد تم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكمية المتعلقة بـ 10 دول من الإتحاد الأوروبي، وفق الفترة الممتدة من 1998-2018.

4-2- تحديد المتغيرات وتصميم النموذج:

لقد تطرقت العديد من الدراسات الى أثر التكامل الإقتصادي الإقليمي على النمو الإقتصادي، وبعد اخذ فكرة عامة من مختلف الدراسات السابقة فان هناك اتفاق على أن أهم المتغيرات المفسرة لهذه العلاقة تتمثل في كل من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم الصادرات الكلية. و يتم التعبير عن المتغير التابع والمتمثل في التكامل الإقتصادي الإقليمي من خلال الناتج المحلي الاجمالي.

وبالتالي يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$\Delta GDP = \alpha + B_1 \Delta FDI + B_2 \Delta EXPO + \varepsilon$$

حيث أن :

ΔGDP = التغير في معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي.

α = ثابت.

B_1, B_2 = معاملات المتغيرات المستقلة التي تقيس حجم واتجاه علاقة كل متغير بالمتغير التابع.

ΔEXP = التغير في الصادرات الكلية.

ε = البواقي (أي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على معدل النمو الإقتصادي الحقيقي من خلال المعادلة السابقة والتي تكون نمودجا للنمو الداخلي).

وتتكون العينة محل الدراسة من 10 دول هي: قبرص، المجر، ليتوانيا، مالطا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إستونيا، التشيك، بولونيا. أما فترة الدراسة فتمتد من 1998 - 2018 وذلك اعتمادا على توفر البيانات الإحصائية لمختلف المتغيرات المكونة للنموذج خلال تلك الفترة، وذلك بما يعادل 20 مشاهدة لكل دولة نظرا لعدم توفر المعطيات لبعض الدول قبل سنة 1998 علما أن سنة الإنضمام هي 2004.

4-3- طبيعة البيانات ومصادرها: اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية خلال الفترة 1998-2018 وهي مقومة بالمليون دولار

أمريكي، وتم الحصول على البيانات من:

الموقع الإلكتروني: Unctadstat: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

أولا - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج:

للتأكد من استقرار المتغيرات ومعرفة درجة استقرارها، يتم الإعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لكل متغير للكشف عن

جذر الوحدة، حيث :

$$\begin{cases} H_0 : \text{يوجد جذر وحدة غير مستقر} \\ H_1 : \text{لا يوجد جذر وحدة مستقر} \end{cases}$$

والنتائج موضحة في الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01) : نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF :

اختبار المتغيرات		اختبار ADF	
		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
GDP	-2,758074	-3,673616	
EXPO	-4,009215	-3,690814	
FDI	-12,54865	-3,67316	

المصدر: نتائج تحليل بيانات باستخدام برنامج (Eviews 9) عند مستوى معنوية 5 %.

ملاحظة: هذه القيم خاصة بنموذج معنوي ثابت واتجاه عام.

يتبين من خلال الجدول (01) : أن القيمة المطلقة الإحصائية (ADF) المحسوبة هي أقل من القيمة الجدولية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام وبالتالي تقبل H_0 والتي تقول ان السلسلة الزمنية غير مستقرة ، بينما نرفض H_1 .

بالنسبة للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر فإن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية أي أنه لا يوجد جذر وحدة (فهي سلاسل مستقرة).

مما يستدعي التخلص من جذر الوحدة بتطبيق مرشح الفروق الأعلى (باعتبار التفاضل الأول على كل سلسلة على حدى) كما هو موضح في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02) : اختبارات إستقرار السلاسل الزمنية ديكي فولر الموسع (ADF) في الفروقات الأولى:

اختبار المتغيرات		اختبار ADF في الفروقات الأولى	
		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
GDP	-5,08432	-3,710482	
EXPO	-4,552650	-3,733200	
FDI	-5,898400	-3,710482	

المصدر: نتائج تحليل بيانات باستخدام برنامج (Eviews 9) عند مستوى معنوية 5 %.

ملاحظة: هذه القيم خاصة بنموذج معنوي ثابت واتجاه عام.

بعد إجراء اختبار ديكي فولر الموسع في الفروقات الأولى، نلاحظ أن جميع القيم المطلقة للقيم المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية (القيم المطلقة للقيم الحرجة)، مما يعني رفض الفرضية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تقول بأن السلسلة الزمنية مستقرة، أي لا يوجد بها جذر وحدة وبالتالي فمتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة الأولى (أي تم التحقق من إستقرار السلاسل الزمنية).

ثانيا - اختبار التكامل المشترك :

إن اختبار التكامل المتزامن أو التكامل المشترك (Co- integration test) الذي أدخل من طرف (Granger, 1981) يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الإنحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة (Granger, 1981).

ويعرف التكامل المتزامن أو التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة (Tadaro, 2003).

ومن أهم طرق اختبار التكامل المشترك نجد "طريقة جوهانسن" (Johansen)، حيث يمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة نماذج الإنحدار البسيطة والمتعددة، تعتمد فكرة اختبار (جوهانسن) على معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max-Eigen) وإحصاء الأثر (Trace Statistic). ونتائج الاختبار مبينة في الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johanson):

فرضيات متجهات التكامل	القيم الذاتية EigenValue	احصاء الأثر Trace statistic	القيم الحرجة Critical Value	الإحتمال** Prob
لا شيء *	0,854910	56,56280	29,79707	0,0000
على الأكثر 1*	0,504819	21,81558	15,49471	0,0049
على الأكثر 2 *	0,398991	9,164603	3,841466	0,0025

المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج (Eviews 9) عند مستوى معنوية 5 %.

* تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5 %.

** إحتساب قيمة الإحتمال Prob بإستخدام Mackinnon-Haug

من خلال الجدول رقم (03) يتبين أن إحصاء الأثر (Trace statistic) بالنسبة للفرضيات الصفريّة القائلة بعدم وجود علاقات تكامل مشترك، وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر، وجود علاقيتين للتكامل المشترك على الأكثر، كلها أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5 %)، وهو ما يؤكد قيم الإحتمال الخاصة بالفرضيات الثلاثة، التي جميعها أقل من (0,05) ومنه نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل البديلة.

أي هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبالتالي يمكن الانتقال إلى تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من أجل تحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

ثالثا - تقدير علاقة الإنحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) :

جدول رقم (04) : تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة:

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصاءة (t) Student	الإحتمال
ΔFDI	0,43422	0,124213	0,349576	0,7309
$\Delta EXPO$	0,222570	0,055497	4,010494	0,0009
الثابت	23565,90	4099,357	5,748682	0,000
R^2	0,480206			
إحصاءة Fisher	8,043584			
Prob F	0,003481			

المصدر: نتائج تحليل بيانات باستخدام برنامج (Eviews 9) عند مستوى معنوية 5 %.

يمكن ملاحظة أنه بالرغم من عدم معنوية المتغير (FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن النموذج إجمالاً معنوي F ومن خلال R^2 0,48 فهذا يعني أن المتغيرات تعبر فقط عن 48 % من التغير في Y حيث يرجع هذا التغير أساساً إلى الصادرات. غير أن المنهجية السابقة في تقدير النموذج قد تعاني من مشكلتين من شأنهما أن تؤديان إلى نتائج مظلمة الأولى هي أن الأخطاء العشوائية المحصل عليها قد تكون مرتبطة وهو ما يعرف بالإرتباط الذاتي، والثانية هي أن تباين الأخطاء العشوائية لا يكون ثابت عبر الزمن كما تفترض طريقة المربعات الصغرى وهو ما يعرف بمشكلة عدم ثبات أو عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي:

الجدول رقم (05): إختبارات التحقق من جودة النموذج:

إختبار الارتباط بين الأخطاء العشوائية		إختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (ARCH)		إختبار التوزيع الطبيعي	
Prob	F stat	Prob	F stat	Prob	Jarque-Berq
0,338539	1,233359	0,5564	0,360027	0,266991	2,6441084
قبول H_0 ورفض H_1	قبول H_0 ورفض H_1	قبول H_0 ورفض H_1	قبول H_0 ورفض H_1	قبول H_0 ورفض H_1	قبول H_0 ورفض H_1

المصدر: نتائج تحليل بيانات باستخدام برنامج (Eviews 9) عند مستوى معنوية 5 %.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أنه لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، لكن يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء العشوائية، حيث أن هذه الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

وبالتالي يمكن كتابة نموذج الإنحدار الخطي كما يلي:

$$GDP = 23565,8986679 + 0,0434275 \cdot FDI + 0,222570152068 \cdot EXPO$$

وبعد إختبار التكامل المشترك أو المتزامن لـ (Johansen) نتقل إلى صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، فعلاقة الإنحدار التي تحصلنا عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) يمكن أن تكون زائفة، وقد تظهر أعراض ذلك في كبر قيمة معامل التحديد (R -square) مقارنة بإحصائية (DW)، لذلك يتم اللجوء إلى تقديم نموذج (ECM)، حيث أثبت كل من (Engel and Granger, 1987)، إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك من خلال تمثيلها بنموذج (ECM).

رابعاً - نموذج تصحيح الخطأ:

لقد تم تقديم نموذج تصحيح الخطأ كما هو موضح في الجدول رقم (06):

الجدول رقم (06): تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصاءة T	الإحتمال
تفاضل FDI	0,032763	0,062206	0,526690	0,6061
تفاضل EXPO	0,209634	0,037725	5,556928	0,0001
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0,531712	0,239593	-2,219227	0,0423
الثابت	439,7176	3461,180	0,127043	0,9006
R ²	0,682563			
F stat	10,75116			
Prob(F stat)	0,000503			

المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج (Eviews 9) عند مستوى معنوية 5 %.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ 53,17 % ، و يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى تتحقق في ظلها القيمة التوازنية للدلالة في إطار محدداتها، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن يتحقق، ومن ثمة فقد يأخذ التوازن قيمة مختلفة عن القيمة التوازنية الحقيقية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (Equilibrium Error) ، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، لذا جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين المتغير التابع ومحدداته، وأساس ظهوره لعكس قيمة المتغير التابع الفعلية في المدى القصير أنها لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، لذلك فإنه في المدى القصير يكون هنالك تصحيح جزئي من هذا الاختلال.

إن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. ويمكن تلخيص متطلبات نموذج تصحيح الخطأ في:

- التحقق من مدى سكون السلسلة (Stationary) ، سكون متغيرات الدراسة، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا عن طريق إختبار جذر الوحدة.

- التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج من خلال إختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

وعليه من خلال الدراسة القياسية تمت محاولة إظهار تأثير الإنضمام إلى تكامل إقتصادي إقليمي على النمو الإقتصادي من خلال متغيرين لهما تأثير إيجابي مباشر على النمو وفي حالة إستمرار ذلك التأثير سوف يؤدي إلى تحقيق التنمية، وفي الحالة المدروسة يمكن ملاحظة أن المتغير الذي كان له التأثير الأكبر على النمو هو الصادرات أكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويمكن تفسير ذلك من

خلال أن توجه رأس المال إلى هذه الدول المدروسة التي تتميز بنظام إقتصادي مختلف كونها كانت دول تابعة للإتحاد السوفياتي قد يتطلب وقت أطول لتوفير متطلبات رأسمال للإستثمار في هذه الدول إلى جانب التحرير التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر سيلزم ضرورة توفير بنى تحتية وأطر قانونية مناسبة.

5. خاتمة:

يعتبر التكامل الإقتصادي الإقليمي الركيزة الأساسية للتنمية الإقتصادية، بحيث يوفر للدول الأعضاء إمكانية الإستفادة من الآثار المتعددة الناجمة عن التفاعلات بين الإقتصادات المتكاملة نظرا لأهميتها في عملية التنمية الإقتصادية خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا والتي تحتاج إلى إستخدام مواردها بأكبر كفاءة ممكنة.

إن التحليل الديناميكي لسيروية التكامل الإقتصادي الإقليمي المرتبط بتحرير التجارة الخارجية بين أن قيام التكامل لإقتصادي الإقليمي بين الدول قد يتمحور أساسا حول تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي ووجود إرتباط قوي بين معدلات الإستثمار ومعدلات النمو والتنمية الإقتصادية ودرجة النمو الإقتصادي للدول، فضلا عن كونه يساهم في إحداث تغييرات في الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء، وذلك من خلال الإستفادة من الآثار الديناميكية المتعددة التي تفرزها العملية التكاملية.

وتعد تجربة الإتحاد الأوروبي من أهم صيغ التكامل الإقتصادي الإقليمي في العالم، حيث إستفادت بعض الدول الأقل تقدما والتي تنتمي لأوروبا الشرقية والوسطى بفضل إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي من دفع قوي للنمو الإقتصادي مما ساهم في زيادة معدلات مؤشرات التنمية الإقتصادية.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ينتج عن التكامل الإقتصادي الإقليمي آثار ستاتيكية وديناميكية، وقد أظهرت الدراسات القياسية الحديثة أن الآثار الديناميكية تعتبر أكثر أهمية من الآثار الساكنة.
- إن التكامل الإقتصادي الإقليمي يتيح للدول فرص الإستفادة من إستقطاب فرص التنمية الإقتصادية بفعل الآثار المتعددة التي يفرزها في إطار العملية التكاملية. حيث أكدت الدراسة القياسية بإستخدام برنامج (Eviews 9) أن هناك تأثير إيجابي للتكامل الإقتصادي الإقليمي على النمو الإقتصادي في المدى الطويل.
- إن النمو الإقتصادي يتأثر إيجابيا بحجم الصادرات والإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أكدت الدراسة القياسية أن زيادة حجم الصادرات والإستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي مباشرة إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي، سواء في المدى القصير أو الطويل وكان ذو دلالة إحصائية مقبولة .
- يعتبر التكامل الإقليمي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصادات الدول المنضمة إلى هذا الاتفاق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال المنتجة داخل المنطقة أو

خارجها، وقد بينت التجارب الدولية المختلفة أنه لا توجد طريقة واحدة في التكامل الإقليمي بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من مناطق التكامل.

- إن عملية التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء ساهمت في إعادة تقسيم أفضل للعمل فيما بين هذه الدول، مما جعلها تتخصص أكثر وهذا ما أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري البيني للدول الأعضاء.

التوصيات والإقتراحات:

- على الدول النامية عموما والعربية خصوصا، تكثيف الجهود وتعزيز التعاون الإقليمي لضمان مصالحها الإقتصادية الخاصة وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية، إما عن طريق تفعيل تكتلاتها الإقتصادية الحالية، أو الانضمام إلى تكتلات جديدة مبنية على أسس إقتصادية ناجحة، مما يساعدها على مسايرة مختلف التغيرات العالمية.
- ضرورة تطوير قدرات الدول العربية في مجال التكامل الإقتصادي الإقليمي إستنادا إلى التجارب الناجحة للدول المتقدمة والسعي للإستفادة منها.
- البدء بالتكامل الإقتصادي قبل السياسي، بمعنى إعطاء الأولوية للمجالات الإقتصادية البسيطة والانتقال تدريجيا إلى مجالات أخرى أكثر تكاملا، وبعد ذلك السعي لتحقيق التكامل السياسي.
- ضرورة العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية لدعم القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني عن طريق الإستفادة من التجربة الأوروبية في إكتساب التقنية المتطورة.
- يجب تحسين مناخ الإستثمار في الدول العربية وإزالة كافة العوائق والقيود التي تعيقها.
- إعطاء الأولوية للسياسات الصناعية ضمن خطط وبرامج التنمية في الدول العربية.

6. قائمة المراجع:

- داود سلمان الدليمي، جمال، 2015، التنمية الإقتصادية (نظريات وتجارب)، ط1، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- النجفي، سالم توفيق، والقريشي، محمد صالح تركي، 1988، مقدمة في اقتصاد التنمية، الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر.
- Fischer, David Begg Stanley, et Dornbusch, , Rudiger, 2002 , Macroéconomie, 2eme édition Paris, DUNOD.
- عبد الحميد بخاري، عبلة، 2017، التنمية والتخطيط الإقتصادي، جدة، كلية الإقتصاد و الإدارة.
- محمد العقاد، مدحت، 1980، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دارالنهضة العربية .
- محمود الإمام ، محمد، 1990، الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي والواقع العربي -مقاربات نظرية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المطلب، عبد الحميد، 2006، إقتصاديات المشاركة الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية .
- Salvador, Dominick , (2008), Economie Internationale Traduction de la 9eme Edition Américaine Par Fabienne.Leloup et Achille Hammequart , Bruxelles, Deboeck.
- Siroën, Jean-Marc, 2004), la régionalisation de l'économie mondiale, Paris , La DECOUVERTE.
- Krugman, Paul, et Obstfeld, Maurice ,(2009) Economie internationale, 8ème Edition, Paris , nouveaux horizons.
- Catin, Maurice,et Van Huffel , Cristophe ,(2004), l'impact de l'ouverture économique sur la concentration spatiale dans les pays en développement, Revue Région et Développement.
- Hungon, Philipe, (2002), les économies en développement au regard des théories de la régionalisation, Revue Tière Monde.